نشأة وانتشار المذهب المالكي في الغــرب الإسلامي ـ قراءة تاريخية وفكرية (القرنين 2–7هـ / 8–13م)

عامر ضيف الله*
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 (الجزائر)
تاريخ الارسال 2026/12/12م تاريخ القبول 2026/1/11م
amardaif28@gmail.com

The Emergence and Spread of the Maliki School in the Islamic West: A Historical and Intellectual Study (2nd–7th AH / 8th–13th CE)"

Amer Deifallah

Abstract:

This research aims to examine the emergence of the Mālikī school of jurisprudence in Medina under Imām Mālik ibn Anas, and to trace its transmission and spread in the Maghreb and al-Andalus during the medieval period. It analyzes the role of scholars and scholarly travels in consolidating this school, alongside political support that adopted it as a unifying legal reference regulating religious and judicial life. The study also highlights the influence of social and cultural contexts in shaping Mālikī jurisprudence and facilitating its continuity.

The study concludes that the Mālikī school, through its establishment in major centers of learning such as Kairouan and Córdoba, became the principal legal authority in the Islamic West. It further shows that interaction between political power and scholarly activity was crucial in consolidating its dominance between the second and eighth centuries AH, contributing to legal unity and institutional stability in medieval governance.

Key words: Mālikī School, the Maghreb and al-Andalus, Jurisprudential Expansion, he Almohad State, the Marinid Period.

الملخـــص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نشأة المذهب المالكي في المدينة المنوّرة على يد الإمام مالك بن أنس، وتتبع مسار انتقاله وانتشاره في كلٍّ من المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. كما يتناول دور العلماء والرحلات العلمية في ترسيخ هذا المذهب، إضافة إلى دعم السلطات السياسية له بوصفه مرجعية فقهية موحِّدة تسهم في تنظيم الحياة الدينية والقضائية. ويسعى البحث - أيضًا - إلى إبراز أثر الخصوصيات

الاجتماعية والثقافية في تكييف المذهب المالكي مع الواقع المحلي، مما عزّز قابليته للانتشار والاستمرار.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أنّ المذهب المالكي استطاع، بفضل انتشاره في مراكز علمية كالقيروان وقرطبة، أن يتحول إلى المرجع الفقهي الأساسي في الغرب الإسلامي. كما أظهرت النتائج أن التفاعل بين العاملين السياسي والعلمي كان حاسمًا في تكريس هيمنته، حيث استقر بشكل واضح بين القرنين الثاني والثامن للهجرة، وأسهم في تحقيق الوحدة الفقهية والاستقرار التشريعي داخل المجتمع والدولة في العصر الوسيط.

الكلمات المفتاحية: المذهب المالكي، المغرب والأندلس، الانتشار الفقهي، الدولة الموحدية ، العصر المريني.

المقدمة:

بـــــرز المذهب المالكي كمذهب فقهي أصيل في عالم الإسلام، حيث يعود نسب نشأته إلى الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، الذي عاش في المدينة المنورة في القرن الثاني الهجري، تأثر هذا المذهب بالبيئة المدنية والتراث العلمي والفقهي، مما جعل قواعده وأصوله تتسم بالمرونة والاعتدال، وتأكيده على العمل بالمظنون به من أقوال الصحابة وسلوك أهل المدينة. نشأ المذهب في ظروف تتسم بالحاجة إلى استنباط أحكام شرعية تتلاءم مع الحياة اليومية للمسلمين، مع الاعتماد على الحديث الشريف والآثار المرفوعة، بالإضافة إلى عمل العلماء على تحقيق وتوثيق الأحاديث المروية وإعادة النظر في القضايا الفقهية. شهدت بداية نشأة المذهب اهتمامًا من قبل علماء المدينة والنواحي المجاورة، إلا أن انتشاره الحقيقي بدأ مع توافد العلماء والرحالة من مختلف المناطق، حيث قاموا بنشره وشرحه، مما أدى إلى تقنينه في الفقه، وترسيخ قواعده في الأوساط العلمية والدينية. مع مرور الزمن، تميز المذهب المالكي بمرونته وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي عاشتها الدولة الإسلامية، خاصة في بلاد المغرب والأندلس، حيث اعتبر مرجعًا أساسيًا في تنظيم الشؤون الدينية والقانونية، مما جعله أكثر المذاهب انتشارًا وتأثيرًا في تلك المناطق.

ومن خلال كل هذه المعطيات نطرح الإشكالية التالية:

كيف عالجت الدراسات المعاصرة نشأة المذهب المالكي وانتشاره في المغرب والأندلس؟ وماهي الآليات التي ربطت بينها وبين العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية؟

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

يهدف هذا البحث إلى تتبع نشأة المذهب المالكي وانتشاره في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين (2–7هـ)، مع إبراز العوامل السياسية والاجتماعية والتعليمية والقضائية التي ساعدت على ترسيخه، وبيان أثره في تشكيل الهوية الدينية والثقافية للغرب الإسلامي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لفهم سياق نشأة المالكية وتطورها، والمنهج الوصفي التحليلي لاستقراء نصوص المصادر الفقهية والتاريخية، إضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة مظاهر انتشار المذهب المالكي بين المغرب والأندلس، وكذا تمييزه عن المذاهب الأخرى التي وجدت في المنطقة. وبهذا تقدم المقالة قراءة شمولية تُظهر المالكية باعتباره مشروعًا حضاريًا تجاوز البعد الفقهي إلى بعد اجتماعي وسياسي.

1. الجذور التأسيسية للمذهب المالكي:

تعود نشأة المذهب المالكي إلى القرن الثاني الهجري، حيث أسس الإمام مالك بن أنس رحمه الله مدرسته الفقهية على منهجية خاصة تستند إلى جمع السنة النبوية وإجماع الصحابة، مع التركيز على العمل بالمصالح المرسلة والآثار المستقاة من منطقة المدينة المنورة، وهي بيئته الأصلية. تمثل قاعدة المذهب على الجمع بين النصوص واتباع العمل الأكثر انتشارًا وتطبيقًا بين أهل المدينة، مما جعله يتسم بالتكيف مع الظروف المحلية والحوادث الواقعية. مع مرور الزمن، بدأ المذهب المالكي في الانتشار عبر الأقاليم الإسلامية، وخصوصًا في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا، حيث وجدت تعاليمه توافقًا مع العادات والتقاليد المحلية، وساهم العلماء والفقهاء في توثيقه وتطويره عبر مؤلفات وفتاوى وقواعد فقهية، الأمر الذي ساعد على ترسيخه كمرجعية شرعية مستقرة. كما أن استقرار المذهب على أصول ثابتة ومرنة في ذات الوقت، جعله قادرًا على التفاعل مع مختلف الثقافات والظروف، فانتشر بشكل واسع في بلاد المغرب، ومنها الأندلس، حيث لعب دوره في بناء منظومة فقهية راسخة، أثرت على الحياة الاجتماعية والسياسية. يُعدّ المذهب المالكي من المذاهب التي أثرت بشكل كبير في الفقه الإسلامي، وترك بصمات واضحة على التقاليد الشرعية، مع الحفاظ على مرونته وتجاربه التي جعلته مدرسة فقهية ذات حضور وتأثير مستمرين عبر العصور، مما يبرز دوره في صياغة الفقه الإسلامي وترسيخ مبادئه عبر التاريخ، حتى العصر الحديث. (islahi,2014,P.28)

2.دخول المذهب المالكي إلى بلاد المغرب:

انتشر المذهب المالكي في بلاد المغرب بشكل واسع وفعّال منذ القرن الثاني الهجري، حيث ترتب على جهود العلماء والفقهاء الذين تبنّوا هذا المذهب السلس والمتوازن، مما جعله يتغلغل في نسيج المجتمع وعلى مستوى الإدارات السياسية والدينية. كانت البوابة الرئيسية لهذا الانتشار هي الجامعات والمدارس الفقهية التي أسسها العلماء المالكيون، مثل مدينة فاس التي أصبحت مركزًا علميًا هامًا، وأيضًا العاصمة الأندلسية قرطبة. اتسمت عملية الانتشار بتقبل المجتمع المحلي للمبادئ المالكية، مع الحفاظ على التراث الثقافي والتقاليد المحلية، وهو ما ساعد في ترسيخ المذهب كمرجعية دينية وقانونية. كما لعبت الرحلات العلمية والتواصل مع العلماء من بلاد المشرق دورًا أساسيًا في نقل المبادئ والعلوم الفقهية، الأمر الذي عزز فهم وتطبيق المذهب في مختلف المناطق (islahi,2006,P.120) بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الحكام والأمراء في بعض المناطق على الفقه المالكي كمرجع شرعي في إدارة شؤون الدولة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز مكانة المذهب وتأثيره الواسع. ساهمت الظروف السياسية والاجتماعية وبروز الحاجة إلى نظام فقهي متوازن في استقرار وتثبيت المذهب في مجتمعات المغرب والأندلس، مما جعله يُعد أحد الركائز الأساسية للفكر الإسلامي في تلك المناطق، ولا زال أثره واضحًا حتى اليوم في التشريعات والتقاليد الثقافية والصلاة، وهو شاهد على عمق وأصالة هذا المذهب وتمكينه من البقاء في محيط متغير وتاريخي متعدد التحديات. (islahi,2005,P.131)

3.ترســـــيخ المذهب المالكي في الأندلس:

يعتبر عبد الرحمن اللخمـــــي، المعروف بـــ: شبطون، من الأوائل اللذين قاموا بإدخال المذهب المالكي إلى الأندلس، بعد أن درس في المشـــرق، وسمع من مالك الموطأ وأصول الفقه ونقلها إلى الأندلسيين ، إذ لعب دورا أساسيا في ترسيخ المذهب وتقديمه كمنهج فقهـــــي جديد، هذا ما ساعد في تقليص المدارس الفقهية المنافسة مثل مدرسة الأوزاعـــــي، ليمهد الطريق لتلميذه يحيى بن يحيى الليثي (Berrada, 2024,PP. 162)الذي درس الموطأ في المدينة وعاد إلى قرطبة، حيث قام بتدريس الفقهاء المحليين والطلاب وأسهمت جهوده في تأسيس المالكية كاطار قانوني سائد، مؤثرا على القضاء ومناهج التعليم الشرعي في الاندلس (Al-Hamid, 2018,PP. 52)

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

إن انتشار المذهب المالكي في الأندلس كان من أهم عوامل إرساء قواعد الفقه الإسلامي في المنطقة، حيث استُثمرت مكانته العلمية والدينية في تكوين المجتمع الإسلامي المتماسك. فقد ساعد أيضا وفود العلماء والفقهاء الذين قدموا من بلاد المغرب، حاملين معهم عقيدتهم وآراءهم الفقهية، فأسسوا مدارسه ومؤسسات علمية عريقة أصبحت منارةً للعلم والمعرفة. لعب الأئمة المالكيون دوراً رئيسياً في ترسيخ هذا المذهب عبر التدريس والتأليف، حيث نشروا علوم الحديث والفقه والأصول (Gunarso,2018,P.8) ، مما ساهم في بناء تراث فقهي متين ومتجدد. كما أن السياسة الحكومية في بعض الفترات جعلت من المذهب المالكي مرجعية شرعية، مما عزز قبوله وتداوله بين الناس، وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الهوية الدينية والثقافية للأندلس. وقد ساعدت الظروف الاجتماعية والسياسية على استمرارية انتشار المذهب، خصوصاً مع تفاعل العلماء مع المجتمع ومع التحديات التي واجهتها المنطقة، مما أدى إلى توازن بين الممارسة الدينية والمعيشية. كما أن العلماء الأندلسيين ساهموا في توسيع الفكر المالكي، بحيث تأثر بالمذاهب الأخرى واعتمد على الاجتهاد والتجديد، مما زاد من مرونته وأسهم في استدامته عبر العصور. ولا يُغفل أن المؤسسات العلمية والتربوية، مثل المدارس والجامعات، كانت مساهماً فعالاً في ترسيخ المذهب المالكي وتعليمه للأجيال المتعاقبة، مما جعل الأندلس منبعاً للفقه المالكي وموطناً للعلماء والفقهاء الذين رسخوا مكانته في العالم الإسلامي. هكذا، بفضل جهود العلماء، والدعم السياسي، والبيئة العلمية، استمر انتشار المذهب المالكي في الأندلس ليبقى واحداً من الركائز الأساسية للفكر الإسلامي فيها، ويحفظ للفقه المالكي مكانته المتميزة حتى بعد سقوط الحكم الأندلسي وتحول المنطقة إلى مراكز حضارية وتاريخية هامة. (islahi,2009,P.110)

4 .المالكية في عصر الموحدين وبداية العصر المريني:

شـــــهد عصر الموحدين بدايةً لمرحلة مهمة في تاريخ الفقه المالكي، حيث لاحظنا توسعًا في النفوذ وتطورا حيويًا في الفكر الفقهي. إذ استطاع الفقهاء المالكيون أن يحافظوا على أصول المذهب ويطوروا أدواته لمواجهة التحديات الجديدة التي ظهرت نتيجة لسيطرة الدولة الموحدية، التي كانت تمتاز بجهودها في ترسيخ الإسلام وتعزيز الوحدة الدينية. لعب العلماء المالكيون دورًا بارزًا في تفسير النصوص وتبسيط الأحكام، مما ساهم في استقرار المجتمع وتماسكه، خاصةً أن هذا العصر شهد زيادة في التفاعل مع الأوضاع الاجتماعية والسياسية. وقد تعززت مكانة المذهب المالكي بين بقية المذاهب الفقهية من خلال استمرارية الاجتهادات الفردية والجماعية، مما

ساعد على مواجهة المقترحات والتحديات التي طرحتها الظروف الجديدة، كالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. في ذات الوقت، تمكن العلماء من ترسيخ قواعد الفقه المالكي عبر المؤسسات التعليمية التي تأسست آنذاك، حيث حرصوا على نقل المعرفة وتدريب الأجيال الجديدة على التفقه في الدين (Ismail,2019,P.12)، أدى ذلك إلى نشر المبادئ والأحكام بطريقة منهجية والتي أسهمت بدورها في توسيع قاعدة التطبيق العملي للفقه المالكي في مختلف أنحاء الدولة، بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية،

ليصبح المذهب ركنًا أساسيًا من تنظيم الحياة اليومية للمجتمع. وبتعزيز هذا الفقه، أتيحت الفرصة لتطوير التشريعات التي تواكب مظاهر التحول الاجتماعي، فبرزت مرونة التفسير وسعة التصور، بما يخدم المصلحة العامة، ويضمن استقرار المجتمع. كما أن التفاعل بين العلماء المجتمع، والمناهج التعليمية، والحاجات الاجتماعية قد أدى إلى إظهار مرونة مذهبية لم تكن متاحة في عصور سابقة، مع الحفاظ على أصول المذهب. بشكل عام، شكّل عصر الموحدين لبنة أساسية في ترسيخ وتعزيز الفقه المالكي، بما مهّد الطريق فيما بعد لعصور لاحقة من التطور والازدهار في الفقه الإسلامي بشكل عام.(islahi:2006:P.177)

تعود بداية العصر المريني مع تصاعد القوة المرينية التي دخلت المغرب الأقصى بعد أن استقرت على عرش مراكش، إذ اتسمت هذه الفترة بتحولات جذرية في المشهد السياسي والديني على حد سواء. اعتمد المرينيون على دعم المؤسسات الدينية، وخصوصًا المالكية، كمصدر للشرعية الاجتماعية والفقهية، مما عزز من مكانة هذا المذهب في المجتمع. فالمرينيون اعتبروا تطبيق الشريعة المالكية وسيلة لترسيخ سلطتهم، وركزوا على تفعيل دور العلماء والفقهاء المالكيين في إدارة شؤون الدولة، مما أدى إلى إشهار مذهب المالكية كمرجعية رسمية للدولة. ونتيجة لذلك، ظهرت محاكم خاصة وتتبع إجراءات فقهية دقيقة، ساهمت في توحيد الأحكام وتقنينها، مما أدى إلى استقرار النظام القضائي في المغرب والأراضي المجاورة. كما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال هذه الفترة لعبت دورًا مهمًا في تعزيز مكانة المالكية، حيث انصهر الفقه المالكي بشكل كبير مع العادات والتقاليد المحلية، واعتمدت عليها الأسر والمجتمعات في تنظيم حياة الناس. إضافة إلى ذلك، شهدت الفترة تكيفًا في المنهج التعليمي، حيث استمرت المؤسسات العلمية في تقديم دروس وفقه مالكي، مع إدخال بعض التعديلات لاستيعاب التطورات الاجتماعية (Hsni,2016,P.30)،

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

وفي سياق ذلك، ظهرت توجهات فكرية جديدة، مع تطوير أساليب التدريس وتوسعة نطاق المدارس، مما ساهم في نشر المذهب بشكل أوسع وتأثيره على الفكر والقضاء. بوجه عام، شهدت بداية العصر المريني مرحلة جديدة من تكامل الفقه المالكي مع الحياة السياسية والاجتماعية، مما عزز قوة هذا المذهب وخدم مصالح الدولة، مع استمرار التحديات التي كانت تواجهه، سواء داخليًا من تناقضات فقهية أو خارجيًا من التفاعل مع المذاهب المنافسة، الأمر الذي أثمر عن مرونة وتكيف مستمرين في محيط غني بالمواجهة الحضارية والثقافية. (Kalpakian,2014,P.15)

5 .نتائج وخصائص الانتشار المالكي في الغرب الاسلامي:

تميزت المدرسة المالكية بعدة خصائص فقهية جعلتها تختلف عن باقي المذاهب الفقهية المذاهب الفقهية الإسلامية. من أبرز الخصائص أن المذهب يعتمد بشكل كبير على القياس والاستحسان، مما يتيـــح مرونة في استنباط الأحكام الشرعية وتكييفها مع الظـــروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، خاصة في المناطق التي نشأ فيها. كما أن المدرسة تميزت بروح مرنة تجاه النصوص القرآنية والحديث الشريف، حيث تولي أهمية كبيرة لفهم المقاصد الشرعية ومدى صلتها للواقع، بدل الاكتفاء بالنصوص الظاهرية فقط. هذا الاعتماد على المقاصد أتاح استنباط أحكام تتماشى مع متطلبات المجتمع، مما ساهم في تأقلم الفقه المالكي مع التغيرات التاريخية والاجتماعية على مر العصور (Fery Sanchez,2015,P.168)بالإضافة إلى ذلك، تتسم المدرسة المالكية بالتيسير وعدم التشدد المفرط، وترك الخيارات للفقهاء في تطبيق الأحكام وفقًا للسياق، مع مراعاة المصالح والمقاصد الشرعية. من خصائصها أيضًا استثمار جهد علمي كبير في تدوين الآثار الفقهية، حيث أسهم علماؤها في جمع العديد من الأقوال المأثورة والأحاديث والتفسيرات، مما اكسب فقهها عمقًا وغنىً فقهياً. ويعتمد المذهب على قاعدة التيسير ورفع الحرج، وهو ما يظهر بشكل واضح في تيسيره للعبادات والمعاملات، وتقديمه للحلول العملية التي تلبي حاجات المجتمع. تتسم المدرسة المالكية أيضا بالتمسك بالحزم والنظام دون التشدد المفرط، مع الاعتماد على السنة وإجماع الصحابة كمصادر أساسية، إلى جانب الاجتهاد والاجتهاد الجماعي الذي يعزز وحدة المذهب وتماسكه. بهذا الشكل، تمكنت المدرسة من بناء منهج فقهي متكامل ومتسم بالمرونة، قادر على مواكبة تطورات المجتمع والتفاعل معها بشكل إيجابي، مما كان سببًا رئيسيًا لانتشارها وعمق تأثيرها في المناطق التي دخلها، خاصة في الغرب الإسلامي. (Garcin,2013,P.205)

تمثل نتائج انتشار المذهب المالكي أحد العناصر الحاسمة في فهم تطوره وتأثيره في الغرب الإسلامي. يُظهر أن هذا المذهب استطاع أن يرسّخ وجوده بشكل فعّال من خلال الاعتماد على مرونة فقهية تسمح بالتكيف مع الظروف الثقافية والاجتماعية المحلية، مما جعله أكثر قرباً من نمط الحياة في المناطق التي استُقرت بها. كما أن استيعاب المدارس الفقهية المختلفة وتعزيز الفكر الاجتهادي ساهم في توسيع قاعدة متبعيه، إضافة إلى استغلال عوامل تاريخية وسياسية، مثل السيطرة الإسلامية المبكرة وتوطيد سلطتها، ما أدى إلى انتشار واسع النطاق بين السكان والقيادات الدينية. ويكمن أحد أسباب استدامة المذهب في قدرته على المزج بين الثوابت الشرعية والمرونة الاجتهادية، الأمر الذي جعله مناسباً لبيئات متعددة ومتنوعة، ولاسيما في المناطق الصحراوية والمناطق الحضرية. أما على المستوى الثقافي، فقد أدّى اعتماد الفقه المالكي إلى إغناء التراث الفكري والعلمي (Chih,2017,P.177-178) ، الأمر الذي عزّز مكانته في مجالات التعليم والفقه وعلاقات المجتمع بالدين. وقد لعبت شخصيات بارزة مثل الإمام مالك وابن رشد دوراً محورياً في ترسيخ المبادئ، حيث تمكنت من صياغة رؤى فقهية متجددة أثرت بشكل فعال على حياة المسلمين في الغرب الإسلامي (Al-jarhi,1985,P-29) إن استمرارية المذهب وتطوره في العصر الحديث يعكس مدى تكيفه مع التحولات السياسية والاجتماعية، كما يوثق بالدراسات المقارنة مدى تفرده مقارنة بالمذاهب الأخرى، مما جعله أكثر مرونة وفاعلية في تشكيل الفضاء الفقهي والاجتماعي. كل هذه المعطيات تؤكّد أن نتائج انتشار المذهب المالكي لم تقتصر على الجانب الديني فحسب، بل تجاوزته لتشمل التأثيرات الثقافية والاجتماعية، مما يُبرز قوة الترابط بين الفقه والمجتمع عبر التاريخ، واستدامة تأثيره حتى يومنا هذا. (Hashem,2017,P.135)

الخاتمـــــة :

وبعد هذا التتبّع التاريخي لمسار دخول المذهب المالكي إلى كلٍّ من بلاد المغرب والأندلس، وما رافقه من تحـــوّلات علمية وسياسية، يتّضح أن انتشار هذا المذهب لم يكن نتيجة عامل منفرد أو مبادرة شخصية، بل حصيلة مسار تدريجي تداخلت فيه الرحلة العلمية، ودور العلماء المغاربة، مع تبنّي السلطة السياسية له، إلى جانب تفاعل المجتمع المحلي مع هذا الاختيار الفقهي. وهو ما يتيح، في خاتمة هذا البحث، الوقوف عند أبرز النتائج العامة التي أسهمت في ترسيخ المالكية بوصفها الإطار الفقهي الغالب في الغرب الإسلامي.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

النتائج والتوصيات:

النتائج:

ـ تبيّن أن المذهب المالكي نشأ في بيئة المدينة المنورة، ثم انتقل إلى الغرب الإسلامي عبر العلماء والرحلات العلمية.

ـ لعبت السلطة السياسية في المغرب والأندلس دورًا أساسيًا في دعمه وتثبيته كمرجعية فقهية موحدة.

ـ ساعدت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية على ملاءمة المذهب المالكي مع حاجات المجتمع، مما زاد من رسوخه.

ـ كان للقيروان وقرطبة دور محوري كمراكز إشعاع علمي ساعدت على نشر المذهب في أرجاء المغرب والأندلس.

ـ تفوق المذهب المالكي على المذاهب الأخرى بفضل مرونته وقربه من الواقع اليومي للناس

التوصيات:

ضرورة تعميق البحث في المصادر الغربية التي تناولت المذهب المالكي لفهم صورة الآخر عن الفقه الإسلامي.

ـ تشجيع الدراسات المقارنة بين المذهب المالكي وبقية المذاهب لفهم أسباب رسوخ كل منها في بيئات مختلفة.

ـ إبراز دور المذهب المالكي في تشكيل الهوية الدينية والثقافية للمغرب والأندلس.

ـ اعتماد مقاربة تاريخية وفقهية لفهم آليات انتشار المذهب وكيفية تكيفه مع الواقع الاجتماعي والسياسي.

ـ توثيق التجارب التعليمية والفقهية في القيروان وقرطبة كمراكز أساسية لنشر الفكر المالكي

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

. قائمة المراجع:

1. Islahi, A. A. (2014). The genesis of Islamic economics revisited. Intellectual Discourse, 22(1), p.28.
2. Gunarso, H. (2018). Pemikiran Ekonomi Al-Maqrizi. MPRA Paper, No. 88762, p.8.
3. Islahi, A. A. (2009). A study of Muslim economic thinking in the 11th A.H. / 17th C.E. Jeddah: King Abdulaziz University, Islamic Economics Research Center, p.110.
4. Islahi, A. A. (2006). Monetary thought of the sixteenth century Muslim scholars. Jeddah: King Abdulaziz University, Islamic Economics Research Center, p.120.
5. Islahi, A. A. (2005). Contributions of Muslim scholars to the history of economic thought and analysis up to 15th century. Jeddah: King Abdulaziz University, Islamic Economics Research Center, p.131.
6. Ismail, B. M., & Hamidah. (2019). Financial control between Rashidun Caliphs and the late 11th century. International Journal of Business and Social Science, 10(5), p.12.
7. Islahi, A. A. (2006). Aspects of Muslim economic thinking in the eleventh century (AH)/seventeenth century (CE). Review of Islamic Economics, 10(2), p.177.
8. Hosni, M. (2016). L'alternative de la participation politique chez le mouvement islamique de l'unicité et de la réforme au Maroc. Revue Marocaine de Science Politique et Sociale, p.30.
9. Kalpakian, J. V. (2019). Moroccan Islamists debate the causes of violent extremism. Journal of Global Initiatives: Policy, Pedagogy, Perspective, 14(2), p.15.
10. Frey Sánchez, A. V., & Sanz Navarro, M. (2015). Western Sahara tribal landscape origin through the extensive archaeology. Al-Andalus Magreb, 22, pp. 103.
11. Garcin, J. C. (2013). Almohades. In P. Bearman et al. (Eds.), Encyclopaedia of Islam, Three p. 205. Leiden: Brill.
12. Chih, R. (2017). La célébration de la naissance du Prophète (al-Mawlid al-nabawî): aperçus d'une fête musulmane non canonique. Archives de sciences sociales des religions, pp178-177.
13. Al-Jarhi, M. A. (1985). Towards an Islamic macro model of distribution. Journal of Research in Islamic Economics, 3(1), p.29.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

14. Hashem, S. Q. (2017). Financial stability of Islamic banks: A systemic risk perspective (Doctoral dissertation). Durham University, p.135.
15. Berrada, R. (2024). The Mālikī School of Law in Andalusia and Its Impact on the Development of European Legal Systems. Journal of College of Sharia & Islamic Studies, 42(2),pp.162.
16. Al-Hamid, B. M. H. (2018). Jurist Yahya Bin Yahya Al-Laithy and his Role in Spreading the Maliki Doctrine in Andalusia. Al-Istiwā' Journal, (10),pp.52.

.